الأمم المتحدة

E/CN.7/2005/L.1/Add.9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
11 March 2005
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات

الدورة الثامنة والأربعون

فيينا، ٧-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

مشروع التقرير

المقرر: أولاواله **مايغون** (نيجيريا)

إضافة

مسائل الإدارة والميزانية

ألف- هيكل المناقشة

١- نظرت اللجنة، خلال جلستيها ١٢٥٦ و١٢٥٧، المعقودتين في ١٠ و١١ آذار/مارس، في البند ١٠ من جدول الأعمال، وعنوانه "مسائل الإدارة والميزانية". وكان معروضا على اللجنة للنظر في هذا البند:

(أ) تقرير المدير التنفيذي عن مخطط الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (E/CN.7/2005/8)؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن مخطط الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (E/CN.7/2005/9)؛

(ج) مذكّرة من الأمين العام عن مشروع برنامج عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (E/CN.7/2005/CRP.5).

110305 V.05-82188 (A)

٢- وقد ألقى نائب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بفيينا ومدير شعبة الإدارة كلمة استهلالية. وألقى المراقب عن لكسمبرغ كلمة (باسم أعضاء الاتحاد الأوروبي (وأبدت البلدان المرشحة، بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وكذلك البلدان المنضوية ضمن عملية تعزيز الاستقرار والارتباط والبلدان المرشّحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا (وعضوا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرّة (إفتا) إيسلندا والنرويج، عضوا المنطقة الاقتصادية الأوروبية) موافقتها على تلك الكلمة)). وتكلم ممثلو الاتحاد الروسي وكوبا والولايات المتحدة واليابان. وتكلم أيضا المراقب عن كندا، والمراقب عن بوليفيا (بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي).

باء- المداولات

٣- أوضح مدير شعبة الإدارة أن الغرض الرئيسي من مخطط الميزانية المدمجة هو إتاحة الإمكانية لصياغة ميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأنه قد بُني على أساس الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6 (البرنامج ١٣)). وأشار، على وجه الخصوص، إلى الحفاظ على نسبة بين البرنامج والدعم تبلغ حوالي ٨٠ إلى ٢٠. واستذكر أن الدول الأعضاء أثارت، خلال اجتماع اللجنة بين الدورتين المعقود في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، العديد من المسائل القيّمة عند النظر في مخطط الميزانية المقترح، وأن الأمانة قد قدّمت إجابتها في ورقة صدرت بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد أثنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها (E/CN.7/2005/9)، على مجمل نوعية الوثيقة وشكلها ووضوحها. فأكد ذلك نجاح الجهود التي بذلتها الأمانة في مراعاة التوصيات السابقة التي دعت فيها اللجنة إلى الإيجاز والدقة في عرض وثائق الميزانية. وقدّم تطمينات بأن هذا الاقتصاد والوضوح في العرض سوف يتبدّى أيضا في مقترح ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، المزمع تقديمه إلى اللجنة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٥.

٤- وقد أخذت اللجنة علما، مع الإعراب عن التقدير، بتقرير المدير التنفيذي عن مخطط الميزانية المدمجة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وخصوصا ما اتسم به التقرير من إيجاز ودقة، وكذلك المعلومات الإضافية المقدّمة من الأمانة. وذُكر أن المخطط سيشهد توسيعا مفصلا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. وأُبدي ترحيب بتحسن نسب تنفيذ المشاريع وبجهود المكتب الرامية إلى الحد من أرصدة الأموال. وفي هذا الصدد، شُجّع المكتب على إتمام استقصائه عن حالة تنفيذ المشاريع، الذي قد يساعد أيضا على تقديم صورة أدق عن أرصدة الأموال.

وذكر أيضا أن مخطط الميزانية المدمجة المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يجسّد التوجه البرنامجي للإطار البرنامجي الاستراتيجي. وأبدى أحد الممثلين ملاحظة مفادها أن أولويات برنامج المخدرات التابع للمكتب ينبغي أن تستند إلى جميع ولاياته، وخصوصا الولايات المنبثقة من الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وذكر أيضا أنه بالنظر إلى توزيع موارد الميزانية العادية والموارد من خارج الميزانية، ينبغي أن تكون الإسقاطات الخاصة بميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ واقعية وقائمة على تقييم واف لاحتمال ضمان التمويل. وأشار أحد الممثلين إلى ضرورة أن يكون هناك توزيع متوازن للأموال بين برنامج الجريمة وبرنامج المخدرات التابعين للمكتب. وفي حين رُحب بعرض الميزانية بشكل مدمج ومتكامل، فقد شُدّد أيضا على أنه لا ينبغي أن يفضي ذلك إلى إندماج لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، نظرا لاختلاف ولاياتهما وتمايز وظائفهما.

٥- كذلك شدّد ممثلون على ضرورة استناد ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى تقديرات واقعية بشأن الإيرادات. وارتئي أن توفّر مستوى واف بالغرض من الاسهامات إلى صندوق الأموال المرصودة للأغراض العامة أمر أساسي، كما إن تقديم قرار بشأن تأمين تمويل طوعي واف بالغرض وقابل للتنبؤ به جدير بالترحيب أيضا. وذُكر أنه ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى رفع مستوى التمويل من خلال التعاون مع المؤسسات المالية الدولية. وتم الاعتراف بالتحسن في معدل تنفيذ البرامج خلال عام ٢٠٠٤، وشجّع على المضي قدما بخفض الرصيد الفائض في الصندوق. وأعرب ممثلون عن تأييدهم لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن ضرورة مراقبة التناسب بين مكوّني البرنامج والدعم في الميزانية، والحرص بقدر الإمكان على اجتناب إزدواجية الأنشطة مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة. ورحّب بعض الممثلين بازدياد مشاركة المكتب في الأنشطة المعنية بالأيدز وفيروسه، ولكنهم لاحظوا أن النواقص المتوقعة بحسب الاسقاطات في المجالات المعنية باستحداث سبل عيش بديلة والوقاية من تعاطي المخدرات ومعالجة الإدمان عليها، وبخاصة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ينبغي تمحيصها ثانية عند صياغة الميزانية. كما ينبغي تصويب النواقص المتوقعة بحسب الاسقاطات في الحصة من الميزانية المخصّصة لمنطقة أفريقيا الوسطى والشرقية. ومن ثم ينبغي تقديم ميزانية قائمة تماما على النتائج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٦- وقد شكر مدير شعبة الإدارة الممثلين على اقتراحاتهم وتوجيهاتهم القيّمة بشأن الميزانية. واسترعى الانتباه إلى ضعف وضع صندوق الأموال المرصودة للأغراض العامة لبرنامج المخدرات في المكتب. وذكر أن الاسقاطات الحالية تبيّن أن ثمة حاجة عاجلة إلى المبادرة في عام ٢٠٠٥ بسد فجوة مالية تقدر بعدة ملايين من الدولارات بين الإيرادات

والنفقات. فقد ارتفعت النفقات وذلك بصفة رئيسية بسبب الزيادات في المرتبات التي أذنت بها الجمعية العامة بعد أن وضعت ميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وكذلك بسبب التأثير السيء على التكاليف المترتّب عن انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة في مقابل اليورو. ولذا فإن التبرعات إلى صندوق الأموال المرصودة للأغراض العامة، ومعظمها يقدّم من ثلّة من الجهات المانحة، يمكن أن ينحدر بحوالي ٦ ملايين دولار في عام ٢٠٠٥ بالمقارنة بعام ٢٠٠٤. ويمكن أن يؤدي ذلك الانحدار إلى الإضرار بالبنية التحتية الأساسية في مقر المكتب وفي ميدان أنشطته على حد سواء، مما يعرقل مقدرة البرنامج على تنفيذ المشاريع وإنجازها. وقد بادرت الأمانة من قبل إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى اجتناب حدوث أزمة من هذا النحو. وأوضح المدير أيضا بأنه سوف تعرض في التقارير في المستقبل صورة أكثر شمولا عن وضع رصيد الأموال في الصندوق. وأما اللمحات السريعة عن الرصيد في أي مرحلة معيّنة من الزمن فلا تعكس على نحو صحيح الصورة الكاملة لاحتياجات المشاريع على فترة عدة سنوات. وبيّن مدير عمليات المكتب أن هناك نقصا خطيرا في التمويل في مجال خفض الطلب على المخدرات في برنامج المخدرات. ثم قدّم الشكر إلى الدول الأعضاء على زيادة إسهاماتها المقدّمة إلى مجالات أخرى، وبخاصة البرنامج في أفغانستان. ولوحظ أنه في حين لم يخطط المكتب لحدوث أي نواقص في برامج التنمية البديلة في المنطقة الفرعية الآندية، فإن الحفاظ على حجم برنامجي مستقرّ إنما يتوقف على مدى توافر الأموال المتاحة.